العربية.

○ تقديم مساعدات دولية من أجل حل مسألة اللاجئين، من خلال توطينهم في أماكن اقامتهم الحالية.

○ انتخابات في المناطق المحتلة لتحديد ممثلين فلسطينيين منتخبين للتفاوض مع اسرائيل (**دافار**، ١٧/٤/١٩٨٩).

مقترحات شامير هذه ترفض التفاوض مع م.ت.ف. ولا تعترف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، وتطالب، أساساً، بضرورة الحصول على فترة من الهدوء، من أجل «التحضير» للانتخابات، وتتجاهل ضرورة اشراك سكان القدس الشرقية في الانتخابات المقترحة، وتعيد احياء اتفاقيتي كامب ديفيد التي تجاوزتها الاحداث السياسية، وكان شامير نفسه أول المعارضين لها في حينها. وقد أكد شامير، بنفسه، هذه «الايضاحات» في اثناء مناقشة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست (**هآرتس**، ١٨/٤/١٩٨٩)، عندما قال: «لن تقوم هنا دولة فلسطينية. واذا اراد المنتخبون الخوض في امور خارج الاطار المحدّد، فلن نسمح لهم بذلك، حتى لو كانوا منتخبين». وقال شامير ان المحادثات مع ممثلي المناطق المحتلة ستجرى على مرحلتين: الاولى تدور حول تسوية مؤقتة تمتد خمس سنوات، يقام خلالها حكم ذاتي في المناطق المحتلة حول مختلف الشؤون الحياتية، باستثناء الخارجية والامن، حيث ستحتفظ اسرائيل بهما؛ وفي السنة الثالثة تبدأ المفاوضات من أجل التسوية الدائمة وانهاء النزاع بين الطرفين. ورداً على منتقديه من الاحزاب اليمينية المتطرفة، الذين اعتبروا اقتراح الانتخابات بداية مسار سيؤدي، في النهاية، الى اقامة دولة فلسطينية، استبعد شامير، تماماً، هذا الاحتمال، قائلاً: «من الصعب الافتراض اني، شخصياً، سأشارك في المفاوضات بشأن التسوية الدائمة. ولكني اعرف زملائي الشباب. انهم لن يوافقوا، اطلاقاً، على سيادة فلسطينية في [الضفة الفلسطينية]»، وكان شامير بذلك يحدّد الخط السياسي للجيل الثاني من الوجوه «الشابة» داخل الليكود، التي تتنافس على زعامة الحزب من بعده، من امثال موشي ارنس واسحق موداعي ودافيد ليفي واريئيل شارون.

من جهة اخرى، اعتبرت اوساط اليسار الاسرائيلي (**دافار**، ١١/٤/١٩٨٩) ان فكرة الانتخابات التي عرضها شامير لا تهدف سوى الى كسب بعض الوقت، يستغلّه شامير لقمع الانتفاضة في المناطق المحتلة والقضاء عليها (يوسي ساريد ـ قائمة حقوق المواطن)؛ في حين اعتبر آخرون ان المفاوضات مع م.ت.ف. تدور عملياً، ولكن بصورة غير مباشرة وعبر الولايات المتحدة، التي يقوم المسؤولون فيها بدور ساعي البريد بين الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي (لويا الياف ـ المعراخ).

وسط هذه المقترحات المختلفة، والمتناقضة احياناً، وفي أساس المشاريع العديدة المقترحة لحل الازمة في المنطقة، لا بد من التركيز على النقاط التالية:

○ ان التحرّك السياسي الحالي لم يتحقق الّا بنتيجة الانتفاضة الشعبية العارمة داخل المناطق المحتلة، والتي يسبب استمرارها خسائر متواصلة لاسرائيل في مختلف المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والمعنوية، داخلياً وخارجياً. وبالتالي، فان الدعوة الى ايقاف الانتفاضة، تلقائياً او بالعنف، تشكل الجامع المشترك بين مختلف المقترحات الاسرائيلية المتداولة.

○ ان فكرة الدولة الفلسطينية اصبحت، للمرة الاولى، مطروحة بجدية على جدول الاعمال الاسرائيلي، سواء أكان الموقف منها مؤيداً أم رافضاً.

○ الشروط التي يطرحها الجانب المؤيد لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، بحجة ضمان أمن اسرائيل، والقيود العسكرية والسياسية المقترحة على الدولة العتيدة، تعكس مدى القلق العميق داخل اسرائيل على مصير اسرائيل من مجرد احتمال قيام دولة فلسطينية الى جانبها، مهما كان حجم هذه الدولة في المفهوم العسكري.

○ تلتقي غالبية المشاريع الاسرائيلية المطروحة على ضرورة الاحتفاظ بالمستعمرات الاسرائيلية المقامة حالياً في المناطق المحتلة، انطلاقاً من كونها مراكز عسكرية تساهم في الحفاظ على أمن اسرائيل.

○ ان جوهر المسألة، بالنسبة الى